تحرك عاجل

مواطن يمني مُحتجز ظلمًا مُعرّض لخطر الترحيل

يواجه عبد الباقي سعيد عبده، وهو طالب لجوء يمني مُحتجز تعسفيًا في مصر منذ أكثر من 20 شهرًا، خطر الترحيل إلى اليمن، حيث ستكون حياته عُرضةً للخطر. وكان عبد الباقي سعيد عبده وأسرته قد اضطُروا للفرار من اليمن والتوجه إلى مصر في عام 2014، إثر التعرُّض لاعتداءات عنيفة مع إفلات الجناة من العقاب، وذلك بعدما أعلن على وسائل التواصل الاجتماعي عن تحوله إلى المسيحية. وقد قبضت عليه قوات الأمن المصرية، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2021، وأخفته قسريًا لمدة أسبوعين، قبل إحالته للاستجواب أمام أحد وكلاء النيابة، الذي أمر بحبسه احتياطيًا على ذمة تحقيقات في تهمتين زائفتين هما "الانضمام لجماعة إرهابية" و"ازدراء الدين الإسلامي". إنه مُحتجز لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير والوجدان والمعتقد، وينبغي الإفراج عنه فورًا، ووقف أي خطط لترحيله.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزير الداخلية محمود توفيق
وزارة الداخلية
25 شارع الشيخ ريحان
باب اللوق، القاهرة، مصر
الفاكس: 5529 2794 202+
البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg; E.HumanRightsSector@moi.gov.eg
تويتر: @moiegy

حضرة وزير الداخلية،
تحية طيبة وبعد...

*نبعثُ إليكم بهذه الرسالة للتعبير عن قلقنا بشأن الاحتجاز التعسفي لطالب اللجوء اليمني **عبد الباقي سعيد عبده**، البالغ من العمر 54 عامًا، والمُحتجز في سجن القناطر 1 الواقع شمال القاهرة، ويواجه خطر الترحيل. وقد قبضت قوات الأمن على عبد الباقي سعيد عبده من منزله، يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2021، وأخفته قسريًا لمدة أسبوعين رفضت خلالهما السلطات إمداد عائلته بأي معلومات عن مصيره أو مكانه. وفيما بعد، أُحضر عبد الباقي سعيد عبده للمثول أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمر أحد وكلاء النيابة بحبسه احتياطيًا على ذمة التحقيقات في تهمتي "الانضمام لجماعة إرهابية على علم بأغراضها" و"ازدراء الدين الإسلامي". وتتصل هاتان التهمتان بتحوله إلى المسيحية، وهو موضوع تناوله بشكل متكرر فيما نشره عبر منصاته على وسائل*

التواصل الاجتماعي منذ هروبه من اليمن إلى مصر في عام 2014. ومنذ القبض على عبد الباقي سعيد عبده في ديسمبر/كانون الأول 2021، تمّ تمديد فترة حبسه احتياطيًا دون أن تُتاح له أي فرصة للطعن بشكل فعّال في قانونية احتجازه.

وفي يوليو/تموز 2022، أصدرت السلطات المصرية أمرًا بترحيل عبد الباقي سعيد عبده. وفي حالة إعادته قسرًا إلى اليمن، فسوف يكون عُرضة لمخاطر الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والموت سواء من خلال فرض عقوبة الإعدام عليه أو من خلال القتل على أيدي جماعات مسلحة أو جهات غير تابعة للدولة. فبموجب المادة 259 من القرار الجمهوري بالقانون رقم(12) لسنة 1994م بشان الجرائم والعقوبات: "كل من ارتد عن دين الإسلام يُعاقب بالإعدام بعد الاستتابة ثلاثًا وإمهاله ثلاثين يومًا. ويُعتبر ردةً الجهرُ بأقوال أو أفعال تتنافى مع قواعد الإسلام وأركانه عن عمد أو إصرار، فإذا لم يثبت العمد أو الإصرار وأبدى الجاني التوبة فلا عقاب". واستنادًا إلى هذه الأحكام، وكذلك التهديدات التي سبق أن واجهها عبد الباقي سعيد عبده عندما كان في اليمن، فإن تقييم منظمة العفو الدولية يظهر أن حياته ستكون عُرضةً للخطر في حالة ترحيله إلى اليمن.

نحثّكم على الإفراج عن عبد الباقي سعيد عبده فورًا، حيث إن السبب الوحيد وراء احتجازه هو ممارسته لحقه في حرية التعبير والوجدان والمعتقد، كما نحثّكم على وقف أي خطط لترحيله إلى اليمن، حيث سيواجه خطرًا حقيقيًا بالتعرّض للاضطهاد. وإلى حين الإفراج عنه، يجب أن يُحتجز في ظروف تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء، وأن تُتاح له على الفور سُبل الاتصال بأسرته ومحاميه وبالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

فرَّ عبد الباقي سعيد عبده من اليمن في أغسطس/آب 2014 ووصل إلى مصر، حيث سجّل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد تعرَّض عبد الباقي سعيد عبده وأفراد أسرته، الذين كانوا يعيشون في منطقة ريفية خارج مدينة تعز في اليمن، لموجة من الاعتداءات العنيفة عقب إعلانه عن تحوله إلى المسيحية عبر حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2013. وقال أفراد من أسرته لمنظمة العفو الدولية إنه فُصل من عمله، وأُلحقت أضرار بسيارته. وأضافوا أنه في يونيو/حزيران 2014، أُشعلت النار في منزله وتُوفيت زوجته من جراء هذا الاعتداء. وفي أغسطس/آب 2014، فرَّ من اليمن وتوجه إلى مصر مع أطفاله الأربعة.

وفي 23 يونيو/حزيران 2022، حذَّرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي مجموعة حقوقية مصرية، من الترحيل الوشيك لعبد الباقي سعيد عبده، ودعت السلطات المصرية إلى وقف عملية إعادته قسريًا وإلى إسقاط التهم الموجهة إليه. وفي 30 يونيو/حزيران 2022، أرسل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، رسالة إلى السلطات المصرية تسلِّط الضوء على ما تعرَّض له عبد الباقي سعيد عبده من احتجاز تعسفي، واختفاء قسري، ومقاضاة ظالمة.

ويواجه أبناء الأقليات الدينية الذين يعيشون في مصر، بمن فيهم المسيحيون، تمييزًا راسخًا في القانون والممارسة. فقد تقاعست السلطات عن حماية المسيحيين من اعتداءات وأعمال عنف طائفية متكررة على أيدي جماعات مسلحة تستهدف مجتمعاتهم منذ عام 2013، وتقاعست أيضًا عن تقديم المسؤولين عن استخدام العنف إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة. كما تقاعست السلطات عن حماية المسيحيين من الاعتداءات على أيدي جماعات مسلحة في شمال سيناء وعن ضمان العودة الآمنة لمئات المسيحيين الذين نزحوا قسرًا من شمال سيناء إثر هجمات عنيفة في عام 2017 وعن تقديم أي تعويضات لهم عما فقدوه من الممتلكات وسُبل العيش. ويتعرّض عدد من أبناء الأقليات الدينية، ومن المسلمين الذين لا يتبنون المعتقدات الدينية التي ترعاها الدولة، للاحتجاز التعسفي والمقاضاة والسجن ظلمًا بتهمة "ازدراء الدين" وغيرها من التهم الزائفة، بينما يُستهدف آخرون لمجرد ممارستهم لشعائرهم الدينية أو لدفاعهم عن حقوق الأقليات الدينية.

ويُذكر أن مصر هي دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول اللاجئين، اللّتَيْن تتطلّبان من مصر توفير الحماية الدولية للاجئين واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وبموجب مذكرة التفاهم الموقَّعة بين مصر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1954، تتولى المفوضية تسجيل الأفراد وتحديد وضع اللاجئ في البلاد، بينما تلتزم السلطات المصرية بالسماح لطالبي اللجوء بمقابلة ممثلي المفوضية، وكذلك باحترام تقييم المفوضية لوضعهم المتعلق باللجوء. وقد ذكرت وسائل إعلام مصرية، في يونيو/حزيران 2023، أن السلطات تسعى إلى الإسراع باعتماد قانون جديد خاص باللجوء. ولم يُنشر نص مشروع القانون بعد، ولكن هناك أنباء تشير إلى أنه بموجب المشروع المقترح سيتعيَّن على جميع اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في مصر التسجيل لدى السلطات وجعل أوضاعهم نظامية في غضون ستة أشهر من بدء سريان اللائحة التنفيذية للقانون.

ويقع على عاتق مصر التزامٌ بعدم إعادة أفراد إلى مكان يكونون فيه عُرضةً للاضطهاد أو التعذيب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحياة. ويُعترف بمبدأ عدم الإعادة القسرية كإحدى قواعد القانون الدولي العُرفي،

كما تكرّسه مواثيق دولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي انضمت إليها مصر كدولة طرف.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2023
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: عبد الباقي سعيد عبده (صيغ المذكر).